

Distr.: General
5 March 2010
Arabic
Original: English



مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

اجتماع الخبراء المعني بمساهمة الموارد الخارجية واستخدامها الفعال

من أجل التنمية، ولا سيما لبناء القدرات الإنتاجية

جنيف، ٢٢-٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠

تقرير اجتماع الخبراء المعني بمساهمة الموارد الخارجية واستخدامها الفعال من أجل التنمية، ولا سيما لبناء القدرات الإنتاجية

المعقود في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٥٣-١	أولاً - موجز الرئيس
		ألف - الجلسة ١ - تدفق رؤوس الأموال صعوداً: الآثار على سياسات
٣	١٣-٢	الاقتصاد الكلي واستراتيجيات التنمية
٦	٢١-١٤	باء - الجلسة ٢ - ضمان القدرة على تحمّل الديون في أعقاب الأزمة
٨	٣٠-٢٢	جيم - الجلسة ٣ - الاستثمار الأجنبي المباشر لبناء القدرات الإنتاجية
		دال - الجلسة ٤ - المساعدة الإنمائية الرسمية: ضمان النمو من الآن إلى عام
١١	٤٠-٣١	٢٠١٥ وما بعده
١٣	٤٨-٤١	هـ - الجلسة ٥ - بناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية
		واو - الجلسة ٦ - مائدة مستديرة خاصة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني
١٥	٥٣-٤٩	بتمويل التنمية والأزمة المالية والاقتصادية العالمية

١٧	٥٧-٥٤ المسائل التنظيمية	ثانياً -
١٧	٥٤ انتخاب أعضاء المكتب	ألف -
١٧	٥٥ إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل	باء -
١٨	٥٦ نتائج الدورة	جيم -
١٨	٥٧ اعتماد التقرير	دال -
			مرفق
١٩	 الحضور	

أولاً - موجز الرئيس

١- عُقد اجتماع الخبراء الأحادي السنة المعني بمساهمة الموارد الخارجية واستخدامها الفعال من أجل التنمية، ولا سيما لبناء القدرات الإنتاجية، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠ في قصر الأمم بجنيف. وأدلى الدكتور سوباتشاي بانيتشباكدي، الأمين العام للأونكتاد، ببيان افتتاحي أشاد فيه بالمشاركين في الاجتماع الذي ضم نخبة واسعة من الخبراء، وبأهمية المواضيع التي سيتناولها. وقال إن الهدف من اجتماع الخبراء لا يقتصر على مناقشة وتحليل الوضع الراهن للموارد الخارجية في حقبة ما بعد الأزمة المالية، وإنما يتعدى ذلك إلى طرح أسئلة بشأن حالة تدفقات الموارد الخارجية وتسليط الضوء على التحديات التي تواجهها خلال العقد المقبل.

ألف - الجلسة ١- تدفق رؤوس الأموال صعوداً: الآثار على سياسات الاقتصاد الكلي واستراتيجيات التنمية

٢- رأى الخبراء أن الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة لا تطرح تحدياً على البلدان الصناعية والبلدان النامية في مكافحة انكماش النشاط الاقتصادي العام فحسب، بل تتيح فرصة لإعادة التفكير في مختلف نماذج استراتيجية التنمية أيضاً. وتركزت المناقشات حول (أ) الديناميات المتغيرة لتدفقات رؤوس الأموال؛ (ب) أحدث التدابير السياسية المتبعة في البلدان النامية في مواجهة الضغوط المالية والنقدية العالمية الناشئة؛ (ج) ما يترتب من آثار على صعيد سياسات الاقتصاد الكلي واستراتيجيات التنمية.

٣- فقد بحث الخبراء، بادئ ذي بدء، ديناميات تدفقات رؤوس الأموال ومدى تحولها إلى تدفقات من الاقتصادات الفقيرة إلى الاقتصادات الغنية ("صعوداً")، وذلك على النقيض من توقعات النظرية الاقتصادية التقليدية. وبالإجمال، تبين الأدلة العالمية أن التدفقات الصافية لرؤوس الأموال خلال السنوات الخمس عشرة الماضية قد اتجهت من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة. إلا أن أحد الخبراء أكد أن هذا الأثر يعود، بالدرجة الأولى، إلى أداء اقتصاديين رئيسيين هما اقتصادا الولايات المتحدة والصين، إذ تدفق مقدار كبير من رؤوس الأموال من البلد الثاني إلى البلد الأول. وإذا ما استُثِنت هذه الحالة الخاصة، فإن التدفقات الصافية لرؤوس الأموال قد اتجهت إلى البلدان الفقيرة.

٤- بيد أنه أشير إلى أن الأدلة العملية التي أتاحت التوصل إلى هذا الاستنتاج لا تصح إلا لغاية عام ٢٠٠٢. فقد وُجدت في ارتفاع معدلات النمو في العديد من الاقتصادات الآسيوية، وهو ارتفاع فاق مثيله في معظم البلدان المتقدمة، دلائل على أن التوازن المالي العالمي أخذ في التحول. وقد برهن تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٨ الصادر عن الأونكتاد (UNCTAD/TDR/2008) على حدوث ذلك التغير في الاقتصاد العالمي: فقد كانت عدة بلدان

متوسطة الدخل، وخاصة في آسيا، تنمو بمعدل أسرع بكثير من بلدان أخرى من دون أن تفد إليها أية تدفقات صافية لرؤوس الأموال.

٥- وقد تعيّن على البلدان النامية، خلال السنوات الخمسين الماضية، أن تتدبر ضغط تحرير الحسابات التجارية العالمي والفكرة القائلة بأن تعبئة الادخارات الأجنبية خير وسيلة لدفع عجلة النمو. وكان معظم اقتصاديي التنمية يؤمنون إيماناً راسخاً بأنه ينبغي للبلدان الغنية الرأسمالية أن تنقل فائض رؤوس أموالها إلى البلدان الفقيرة لسد ثغرة المدخرات. وغدت تلك الفكرة موضع شك منذ التحول غير المتوقع الذي حدث في بداية القرن إذ بدأ عدد من الاقتصادات النامية الناشئة الرئيسية يشكك عملياً في الأفضلية المعطاة لتلك السياسات.

٦- وشدّد أحد الخبراء على أنه إذا كانت الأزمة المالية الراهنة قد بينت قابلية البلدان النامية للتأثر بانعكاس اتجاه تدفقات رؤوس الأموال الوافدة فإن هذا لا يعني أنه يجب أن تتجنب بصورة مطلقة وفود هذه التدفقات إليها. وبدلاً من ذلك، من الضروري أن تتصور أوضاعاً يمكن في ظلها تحويل تدفقات رؤوس الأموال الوافدة إلى استثمارات من أجل خلق نمو. وثمة عوامل كثيرة يتعين النظر فيها لتحسين تدبر قابلية البلدان النامية للتأثر بانعكاس تدفقات رؤوس الأموال الوافدة، ومن بين هذه العوامل: العناصر التي تتكون منها تدفقات رؤوس الأموال والإطاران التنظيمي والمؤسسي.

٧- وأشار خبير آخر إلى أن بحث اتجاه تلك التدفقات ليس بحثاً جوهرياً في حد ذاته. فمن الأهم، لدى بحث تدفقات رؤوس الأموال وآثارها على الاقتصاد الكلي، تقدير ما إذا كانت تلك التدفقات موجهة نحو أغراض استراتيجية وإنتاجية وأغراض بناء القدرات أم إلى مجرد المضاربة وتحقيق كسب في الأجل القصير. وهذا الأمر يقود بالطبع إلى تقدير ما إذا كانت توجد صلة قوية، أو لا توجد أية صلة، بين تدفقات رؤوس الأموال الواردة والنمو الاقتصادي.

٨- وأبدى الخبراء آراء متعارضة بشأن هذه المسألة، تبعاً للفترة الزمنية والمنطقة المدروسة. فعرض أحد الخبراء أدلة بشأن ثلاث مناطق مختلفة سُجلت فيها معدلات نمو عالية ولكن أنماط مختلفة من تدفقات رؤوس الأموال الوافدة، ما يوحي بوجود صلة غير متينة بين هذه التدفقات وبين النمو. وقال خبير آخر إن الزيادة الاستثنائية في صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة كانت عاملاً وثيق الصلة بطفرة النمو التي شهدتها عدة بلدان نامية بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٧. وهناك ما يبرر، من وجهة النظر تلك، الشواغل المتعلقة بتأثير الأزمة على البلدان النامية بسبب انخفاض حجم تدفقات رؤوس الأموال، سواء أكانت في شكل استثمار خاص أم في شكل مساعدة رسمية.

٩- إلا أن هناك وجهة نظر أخرى أكدت أن نمو البلدان النامية في الأجل الطويل لا يتوقف، في المقام الأول، على تعبئة الادخارات الأجنبية، بل إن نمو الاستثمار، والمسؤولية المالية، وحيز السياسات النقدية، ودور الدولة في تعزيز الاستثمار الخاص، أمور تنصف

بأهمية قصوى. ويُبرز ذلك تطور نموذج سياسات التنمية السائد والحاجة إلى بناء دولة "إنمائية" جديدة.

١٠- ويعني ذلك ضمناً أن ارتفاع معدل النمو في البلدان المتوسطة الدخل كان نتيجة لتجاهل النموذج السابق. والواقع أن تلك النتيجة قد نجمت عن حقيقة أن الاقتصادات الآسيوية النامية بسرعة بدأت تتعلم كيف تقضي على نزعة تقييم سعر الصرف بأكثر من قيمته. ومن هذا المنطلق نفسه، تم التأكيد على أن الاقتصادات الآسيوية النامية بسرعة قد أحسنت صنعاً بالمحافظة على سعر صرف تنافسي ونمو في التمويل مع الاستثمار المحلي. وبالتالي، فإن الاقتصادات الآسيوية المذكورة لم تتأثر بنفس الدرجة من الشدة التي تأثرت بها الاقتصادات المتقدمة عندما نشبت الأزمة الاقتصادية العالمية.

١١- أما بشأن التجربة التي مرت بها البلدان الأوروبية الناشئة قبل الأزمة المالية العالمية، فقد أكد أحد الخبراء أن المنطقة أظهرت استثناء للأدلة التي تبين وجود صلة بين النمو وتدفقات رؤوس الأموال الوافدة. فقد شهدت أوروبا الناشئة فترة مفيدة من النمو، بفضل التكامل المالي الواسع. وبالتالي، فإن المهمة الماثلة الآن أمام واضعي السياسات هي ضمان سياسة إنمائية تتيح إمكانية الاستفادة من تدفقات رؤوس الأموال الوافدة من خلال النمو، ولكن تحول دون حدوث اختلالات لا يمكن تحملها بحيث ترجح كفة فوائد التكامل المالي على كفة المساوئ.

١٢- وبحث عدة خبراء الصلة القائمة بين النمو وبين تخصيص تدفقات رؤوس أموال لغرض محدد. فعندما تستخدم تدفقات رؤوس أموال كبيرة وافدة لأغراض المضاربة، فإنها قد تؤدي إلى أوضاع لا يمكن أن تتحملها بعض الاقتصادات. وتُعد الطفرة التي حققتها عدة اقتصادات في أوروبا الشرقية والانهيار الذي شهدته في الآونة الأخيرة مثالاً على ذلك. فقد تلقت تلك البلدان تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال، فتسببت في تقييم عملاتها بأكثر من قيمتها، وأدت إلى خسارة في حصصها السوقية. وأدى العجز الهائل في الحسابات الجارية، المقترن بتقييم العملات بأكثر من قيمتها، إلى حالة من القابلية الخاصة للتأثر. ومع انعدام "ثقة" المشاركين في الأسواق إزاء حلفية الأزمات المالية، وحدت تلك البلدان نفسها فجأة في مواجهة قيود شديدة على تمويل العجز الضاغط في الميزانية وغير ذلك من تدابير مجابهة التقلبات الدورية.

١٣- وفي معرض مناقشة سُبُل المضي قدماً، أفضت تحليلات مختلفة إلى استنتاجات مختلفة، منها ما يلي:

(أ) يرى أولئك الذين خلصوا إلى أن للتمويل الأجنبي تأثيراً وثيق الصلة في النمو أن الاستجابات على صعيد السياسات ينبغي أن تستند إلى تحقيق مستويات تدفقات رؤوس الأموال الوافدة التي كانت قائمة قبل الأزمة وإلى تحسين إدارتها؛

- (ب) وفقاً لوجهة النظر القائلة بأنه لا يمكن تعزيز تأثير تدفقات رؤوس الأموال الوافدة على النمو إلا إذا كانت هذه التدفقات موجهة نحو الأغراض الإنتاجية، ينبغي لواقعي السياسات أن يعالجوا هذه المسألة في المقام الأول لدى وضع استراتيجيات التنمية؛
- (ج) يرى الذين خلصوا إلى أن تدفقات رؤوس الأموال الوافدة محفوفة بالمخاطر ويمكن الاستغناء عنها في كثير من الأحيان أن الاستراتيجيات المتعلقة بالسياسات ينبغي أن تركز على تعزيز الاستثمار الداخلي؛
- (د) يرى الذين يعتقدون أن رأس المال الخارجي لم يكن له سوى دور ثانوي في التنمية الاقتصادية أن واقعي السياسات ينبغي أن يركزوا اهتمامهم على عوامل أخرى مثل الإنفاق على المؤسسات والتعليم والرعاية الصحية.

باء - الجلسة ٢ - ضمان القدرة على تحمّل الديون في أعقاب الأزمة

١٤ - حلّل الخبراء، أولاً، تأثير الأزمة الراهنة على البلدان المنخفضة الدخل، مميزين بين البلدان التي استفادت من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتلك التي لم تكن جزءاً من مجموعة المبادرة. وعلى الرغم من أن الإسقاطات تبين أن معدل النمو في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون سوف ينخفض في أعقاب الأزمة، فإن خدمة دين هذه البلدان سوف تظل ثابتة. ومن ناحية أخرى، سوف تشهد البلدان التي لم تشملها المبادرة معدل نمو أقوى، تصحبه زيادة في خدمة الدين. وتختلف هذه الإسقاطات بين بلد وآخر وقد تتغير تغييراً جوهرياً إذا تم إدراج الدين الداخلي في الحساب. والواقع أن عدم وجود بيانات موثوقة عن الدين الداخلي يشكل عائقاً خطيراً أمام إجراء تحليل صحيح للقدرة على تحمّل الديون في البلدان المنخفضة الدخل. فينبغي أن تشمل عملية تحليل القدرة على تحمل الديون معلومات عن الدين الداخلي.

١٥ - وأشار إلى أن الأزمة لم يكن لها تأثير كبير على البلدان المنخفضة الدخل لأن اندماجها في الأسواق الدولية محدود أكثر. غير أن تلك البلدان شهدت زيادة في قيمة أسعار الصرف، وركوداً في تدفقات رؤوس الأموال، وانخفاضاً في تدفقات الحوالات المالية بسبب عدم نجاعة السياسات النقدية. ويُنَّ أن البلدان المنخفضة الدخل في منطقة الشرق الأوسط/شمال أفريقيا شديدة التأثر بمخاطر أسعار الصرف وأسعار الفائدة. واقتُرح أن تُغيّر هذه البلدان هيكل ديونها فتزيد طول فترة استحقاقها، وأن تقوم، إن أمكن، بتحويل ديونها الخارجية إلى ديون بالعملة المحلية. وهي تحتاج أيضاً إلى إدارة أصولها على النحو الصحيح، وتعزيز أسواق رؤوس الأموال القائمة، وإضفاء المرونة على نظام أسعار الصرف الخاص بها. وتم التمييز بين البلدان المنتجة للنفط والبلدان غير المنتجة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ إن البلدان الأولى تحتاج إلى مواصلة الإنفاق الحكومي وتعزيز أسواق رأس المال، بينما ينبغي للبلدان الأخيرة استغلال الحيز المالي والسياسة النقدية إلى أقصى قدر ممكن.

١٦- أما بشأن البلدان الأفريقية المشمولة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإن قضية القدرة على تحمل الديون في تشاد سلّطت الضوء على تعرض الكثير منها لصدمات خارجية المنشأ. فقد شهد البلد في عام ٢٠٠٩ انخفاضاً في عائدات صادرات النفط بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة، ولكن رئي أنه يمكن أن يتحمل ديونه ويُتوقع أن يبقى على هذه الحال حتى انخفاض احتياطات النفط على الأقل. ويسعى البلد جاهداً للاستمرار على سياسة الاقتراض الحسنة والحصول على موارد ميسرة من الجهات المانحة المتعددة الأطراف.

١٧- وأبرز عدة خبراء دور المجتمع الدولي في مساعدة البلدان النامية على تحمل ديونها في ضوء الأزمة الراهنة. وأثير شغل فيما يتعلق بإطار القدرة على تحمل الديون، القائم على المؤشر الذاتي الذي وضعه اقتصاديو البنك الدولي لتصنيف عمليات تقييم السياسات القطرية والمؤسسية. فُسجل بموجب هذا التصنيف سياسات البلد ومؤسساته وتحدد، استناداً إليها، عتبة مديونيته. وفي عام ٢٠٠٩، سلم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بحاجة البلدان المنخفضة الدخل إلى المزيد من المعونة، فأجريت بعض التعديلات على إطار تحمل الديون لجعله أكثر مرونة. وتُمثل التعديلات الرئيسيان، أولاً، في تسليم إطار تحمل الديون بتأثير الاستثمار العام على النمو، وثانياً، في جواز أن يستثنى هذا الإطار، في ظروف معينة، المؤسسات المملوكة للدولة من أجل تخفيض عتبة الدين الخارجي الخاص. وأضيف إلى أنه يمكن لحكومات البلدان المنخفضة الدخل، بدلاً من ذلك، أن تختار فرض ضريبة على أي اقتراض خارجي مفرط من قطاع الشركات. وهذان التغيران، وإن كانا طفيفين، يدلان على رغبة مؤسسات بریتون وودز في تغيير موقفها، رغم أن هذا التغيير لا يتم دائماً في الاتجاه الصحيح.

١٨- وأثير شغل آخر يتعلق بقدرة البلدان المنخفضة الدخل على تسديد دينها. ولما كانت لا تستطيع في غالب الأحيان تسديد هذا الدين إلا من خلال المزيد من الاقتراض، فقد تم التشديد على وجوب أن تتلقى تلك البلدان المزيد من المنح من البلدان المتقدمة. كما أن الوقف المؤقت لسداد الدين، على نحو ما اقترح الأونكتاد، يمكن أن يشكل حلاً لبعض البلدان المنخفضة الدخل، ولكن بالتأكيد ليس لجميعها، إذ قد يزيد من اللانصاف القائم بالفعل والناجم عن مبادرات التخفيف من الديون. واقترح أن يركز الوقف المؤقت لسداد الدين على خدمة الدين التي تتجاوز مستوى معيناً. وثمة حل آخر يتمثل في ربط القدرة على تحمل الديون بالأهداف الإنمائية للألفية والمنح والقروض المستخدمة لتمويل الأهداف الإنمائية للألفية، نظراً إلى أن الجهات المانحة ستقلل من الاقتراض وستستخدم الأموال المتبقية لتقديم المنح بدلاً من القروض. وفي العديد من البلدان الأفريقية، كما هي الحال في تشاد، أُدرجت الأهداف الإنمائية للألفية في السياسات الاقتصادية وسياسات الميزانية الوطنية. وأبدي اقتراح آخر يقضي بإجراء إصدار جديد لحقوق السحب الخاصة، يوفر للبلدان النامية سيولة إضافية ومساعدة في مجال التنمية. وأخيراً، حث الخبراء على تحسين الاستفادة من الوكالات

المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية.

١٩- ولاحظ عدة خبراء أن تعافي الاقتصادات النامية الناشئة المتوسطة الدخل من الأزمة كان أسرع من تعافي الأسواق المتقدمة. فقد كانت هناك، منذ بضع سنوات فقط قبل نشوء الأزمة، شكوك حول إمكانية استمرار النمو في الأسواق الناشئة.

٢٠- وقال بعض الخبراء إن تمكُّن بعض بلدان الأسواق الناشئة من النجاة بشكل لافت للنظر من العاصفة المالية الأخيرة هو الدليل النهائي على الطبيعة المتطورة لبعض تلك البلدان. وأبرزوا ثلاثة تغيرات هيكلية (أي دائمة) رئيسية لتوضيح هذا التطور: (أ) الاحتفاظ باحتياطات نقدية كبيرة لغرض معين في عدد من بلدان الاقتصادات الناشئة خلال سنوات الازدهار الاقتصادي من خلال فك الارتباط المالي بالدولار وخفض الاقتراض والتخلص من الديون، إلى جانب اختزان أصول أجنبية سائلة؛ (ب) تبني سياسة استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز أداء السياسات النقدية والمالية؛ (ج) بروز الصين كقوة عظمى اقتصادية ذات حجم كبير يكفي لجعلها المحرك العالمي الرئيسي للنمو في الأسواق الناشئة في آسيا والبلدان المصدرة للسلع الأساسية. وهذه التغيرات، التي أملت في الأساس الدروس المستخلصة من الأزمات السابقة، أبطلت عمل المضخّمات المحلية للصدمات الخارجية التي أطلقت شرارة الأزمات المعدية في الأسواق الناشئة في الماضي، فأتاحت للكثير من بلدان الاقتصادات الناشئة انتعاج سياسات مقاومة للتقلبات الاقتصادية الدورية للمرة الأولى منذ إنشاء أصناف الأصول. ورأى بعض الخبراء أن هذه الأسواق الناشئة "المتقدمة" تقف في منتصف الطريق بين الأسواق الناشئة التقليدية والاقتصادات المفتوحة المتطورة، مثل أستراليا أو كندا، وتحتاج إلى أن يدرسها المستثمرون والباحثون في ضوء مختلف.

٢١- وهذا السياق، الذي اقترن باتباع سياسات مقاومة للتقلبات الاقتصادية الدورية، يفسر سبب تعافي الأسواق الناشئة من الأزمة الراهنة تعافياً أسرع وأكثر قوة مقارنةً بأنحاء أخرى من العالم. فخففت بلدان كالبرازيل من تأثير الأسواق العالمية مستخدمةً احتياطات العملات الأجنبية لتوقّي تقلب أسعار الصرف وبالتالي، حدّت من الفوضى المالية وضبطتها. وعلى الرغم من أن المستوى الإجمالي لديون الاقتصادات الناشئة قد ارتفع فإن العناصر التي تتكون منها هذه الديون لم تتغير.

جيم - الجلسة ٣- الاستثمار الأجنبي المباشر لبناء القدرات الإنتاجية

٢٢- تدارس الخبراء، من زوايا مختلفة، الصلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبناء القدرات الإنتاجية، وبخاصة من خلال الدور الذي يحتمل أن يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل رأس المال والتكنولوجيا والدراية العملية والوصول إلى الأسواق. وقد دلت التجربة على أن

الوعود التي حملها الاستثمار الأجنبي المباشر لم تتحقق دائماً. ويجد عدد من البلدان النامية صعوبة، لا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فحسب، بل في الاستفادة منه أيضاً.

٢٣- وفي قطاعات معينة، مثل تصنيع المعدات، أثارت محاولات بعض الشركات الأجنبية للاستيلاء على أهم الشركات الصينية الرائدة مشاعر قلق عميقة بشأن الاحتكار في الصناعة والخطر الذي يحتمل أن يهدد التنمية الاقتصادية.

٢٤- وكان هناك توافق عام في الآراء على أن عدم وجود مستوى أدنى من القدرة المحلية قد يحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة ومن تأثيرها على التنمية. واتفق الخبراء على أن الشركات عبر الوطنية هي شركات تسعى إلى الربح ولا تهدف استثماراتها إلى تعزيز التنمية والنمو. فقد يحدث دخولها تأثيرات إيجابية في بعض الحالات، ولكنه يمكن أيضاً أن يفاقم المشكلات القائمة أو يخلق مشكلات جديدة في أحيان أخرى. وساق الخبراء أمثلة نظرية عن الحالات التي يمكن أن يعيق فيها دخول الشركات عبر الوطنية تنمية القدرات المحلية: (أ) إن دخول الشركات عبر الوطنية قد يوجد بيئات تنافسية ضارة بالشركات المحلية وقد يزيح هذه الأخيرة لتحل الأولى محلها؛ (ب) إن نُظم الملكية الفكرية المحكمة اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر قد تعيق التعلم على المستوى المحلي؛ (ج) إن الإعانات والخوافز المقدمة إلى الشركات عبر الوطنية قد تلغي العوائد الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر وتؤدي إلى تمييز ضد الشركات المحلية؛ (د) إن تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الموارد الطبيعية قد يتسبب في "الداء الهولندي" الذي يحد من القدرة التنافسية في قطاعات أخرى ويؤثر تأثيراً سلبياً على التنوع الاقتصادي.

٢٥- وشدد الخبراء على مسؤولية الحكومات في تهيئة بيئة تمكينية. وأشار أحد الخبراء إلى أنه ينبغي النظر إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه دور حفّاز للتنمية يمكن أن يعزز القدرة الإنتاجية المحلية من خلال التشجيع على زيادة الانتفاع بالموارد وتخصيصها على نحو أمجع، فضلاً عن حفز الكفاءة التكنولوجية والتنظيمية.

٢٦- وشكك خبير آخر في قدرة الأسواق واستراتيجية الشركات على تعزيز التنمية قائلاً إن ما يصلح للشركات لا يصلح بالضرورة للبلدان. وأبرز أهمية أن تنتهج البلدان في المقام الأول سياسة صناعية تحدد الأولويات وتبين أنماط الاستراتيجية الصناعية. وقال إنه يتفق على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في تصنيع البلدان النامية ولكنه يرى أن تصميم سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر ينبغي أن تأتي في مرحلة لاحقة، بوصفها استراتيجية "مقام ثانٍ" وضمن إطار استراتيجية أوسع للتنمية.

٢٧- وفسر خبير آخر هذه الآراء بأنها تُوازن بين السياسة الصناعية والسياسة الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر. وقال إن ذلك لا يعكس قصة عدد من البلدان الناجحة في أمريكا اللاتينية وآسيا. وأضاف قائلاً إن البلدان التي لديها القدرة على تنفيذ السياسة الصناعية بنجاح هي بالضبط البلدان التي تقدر أن تحتدب الاستثمار الأجنبي المباشر وأن تجعله يوفر

فوائد، في حين أن البلدان التي ليست لديها القدرة على إدارة الاستثمار الأجنبي المباشر بنجاح لا يمكنها تنفيذ السياسة الصناعية بنجاح كذلك.

٢٨- وبحسب الخبراء أيضاً السياسات الواجب اتباعها للاستفادة إلى الحد الأقصى من مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في بناء القدرات الإنتاجية. وشددوا على أهمية الاستثمار في التعليم، لا تعليم العلوم فحسب، بل التعليم الثانوي والتعليم الجامعي أيضاً. وأشار أحد الخبراء إلى أنه ينبغي استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الشتات لأن هذا الاستثمار كثيراً ما تكون له معدلات عوائد اجتماعية أكبر بسبب معرفة المستثمر بالثقافات والظروف المحلية. وسلط الضوء على بحوث تبين كيف أن الشركات عبر الوطنية العائدة لبلدان الجنوب تميل إلى الإسهام في اقتصادات البلدان النامية أكثر من مثيلاتها من الشركات العائدة لبلدان الشمال. فهي تميل إلى البحث عن القسم الأكبر من مواردها الرئيسية في الأسواق المحلية وإلى رفع مستوى رأس المال البشري المحلي. وذكر أحد المندوبين أن عمل الشركات المحلية يمكن أن يكون أفضل من عمل الشركات الأجنبية من حيث تأثيرها على بناء القدرات الإنتاجية، واقترح تجنب ممارسة التمييز ضد الشركات المحلية من خلال الإفراط في توفير الحوافز للشركات عبر الوطنية ودعا إلى معاملة الشركات الأجنبية والمحلية على قدم المساواة.

٢٩- وأخذ أحد الخبراء بهذا الرأي فدعا إلى وضع سياسة ضريبية مشتركة بين جميع البلدان النامية، بمساعدة من المنظمات الدولية. واقترح إدراج الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب التجارة، ضمن قواعد منظمة التجارة العالمية، مع آليات لتسوية المنازعات، رغم أنه أعرب عن شكه في التأييد الذي يمكن أن يلقاه هذا النوع من المبادرات من بعض البلدان النامية التي أصبحت الآن من البلدان الهامة المستثمرة في الخارج. وأخيراً، شدد أحد الخبراء، فيما يتعلق بالمقارنة بين الاستثمار المحلي والأجنبي والاستثمار في الشتات والاستثمار في جنوب والشمال، على ضرورة تفادي التمييز وتوفير معاملة واحدة للجميع.

٣٠- واقترح خبير آخر محاكاة تجربة البلدان المتقدمة والبلدان النامية الناجحة واقترح أربعة اتجاهات رئيسية للسياسات التي ينبغي للحكومات اعتمادها لتأمين مشاركة إيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في بناء القدرات الإنتاجية: (أ) تجنب اعتماد نظام صارم بشأن حقوق الملكية الفكرية؛ (ب) تطبيق سياسة تكنولوجية قوية؛ (ج) مراقبة أسعار الصرف لتجنب تقييمها بأكثر من قيمتها؛ (د) توفير حماية مؤقتة للصناعات الوليدة لأن عملية التعلم ليست عملية فورية ولأن الشركات المحلية تحتاج إلى وقت لإنشاء وتدعيم قدرات جديدة يمكن أن تستوعب فوائد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اللاحقة. وسلّم بأن السياسة المتعلقة بالصناعة الوليدة قد تكون محفوفة بالمخاطر في هذا الشأن، على نحو ما رآه أحد الخبراء، لكنه قال إن سياسات توافق آراء واشتطن ليست هي الجواب.

دال - الجلسة ٤ - المساعدة الإنمائية الرسمية: ضمان النمو من الآن إلى عام ٢٠١٥ وما بعده

٣١- كان من الواضح للجميع أن عدم توفر تحليل اقتصاد قياسي حاسم، والأهم من ذلك، عدم توفر تأييد قاطع قائم على التجربة، قد قوض المناقشة المستمرة بشأن الصلة بين المعونة والنمو. غير أنه تم التسليم على نطاق واسع بأن المساعدة الإنمائية الرسمية تزيد واردات رأس المال، وتتيح فوائد تكنولوجية جانبية، وتؤدي وظيفة إنسانية هامة في أوقات الأزمات والكوارث.

٣٢- وعلى الرغم من أن مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية قد ازدادت منذ عام ٢٠٠٤، فإنها ما زالت أدنى بكثير من هدف الـ ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وما زالت العناصر التي تتكون منها المساعدة الإنمائية الرسمية متنوعة، مع تزايد مستويات المساعدة الموجهة نحو الإنفاق الاجتماعي والنمو الاقتصادي وتطوير البنى التحتية. وقد هدفت هذه المساعدة إلى دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي السنوات الأخيرة، تم تفحص "المعونة الإنمائية" لعدم تحقيقها الكثير من الأهداف الإنمائية المعلنة. واستجابة لذلك، تزايدت الدعوة إلى ملكية المعونة وتيسير شروطها، إذ دعا الأونكتاد إلى توفير مزيج مناسب من المعونة من أجل زيادة الإنتاجية ودعم الإنفاق الاجتماعي، مؤكداً أنه يمكن لكل من الفئتين تعزيز الأخرى.

٣٣- وأصبح الاعتماد على المعونة والوهن الذي اعتري تقديم المعونة من القضايا ذات الشأن كذلك. فنسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي مرتفعة جداً في بعض البلدان النامية، وهذا الأمر يبرز أهمية مسألة القدرة على استيعاب المعونة. وبغية زيادة هذه القدرة، من الأمور الأساسية أن تقدم المساعدة وفقاً لاحتياجات البلد المتلقي وليس وفقاً للمصالح السياسية والإيديولوجية للجهات المانحة ونزعاتها. وينبغي للاستراتيجية الإنمائية الوطنية للبلد المتلقي أن تحدد الأولويات الاستراتيجية للمعونة المقدمة إلى ذلك البلد. وقد ظهر الوهن الذي اعتري تقديم المعونة، بوجه خاص، بعد بداية الأزمة المالية، وأشار إلى مخاطر تقديم معونة "مسايرة للتقلبات الاقتصادية" يتم من خلالها تقويض التعهدات الطموحة بتقديم المعونة التي قدمتها الجهات المانحة في "الأوقات الجيدة" بسبب افتقار هذه الجهات إلى الموارد المالية "في الأوقات السيئة". فمن الأهمية بمكان الحد من تقلبات المساعدة الإنمائية الرسمية وعدم مسايرتها لتقلبات الدورات الاقتصادية، وخاصة لحماية البلدان النامية في أوقات انكماش النشاط الاقتصادي العالمي.

٣٤- وذكر أحد الخبراء أن المناقشة المتعلقة بدور الموارد الخارجية في التنمية هي في الأساس مناقشة تتعلق بالصلة القائمة بين "وسيلة" (في هذه الحالة المساعدة الإنمائية الرسمية) و"غاية" (النمو). وبغية تقصّي هذه الصلة، من الأمور الأساسية فهم "الغاية" فهماً عميقاً.

وفي هذا السياق، فإن المسألة التي تبقى مطروحة ليست مسألة تأثير المساعدة الإنمائية الرسمية في حد ذاتها على النمو، بل ما يمكن للجهات الخارجية أن تفعله لتشجيع النمو؟

٣٥- ومن المقبول على نطاق واسع، في الوقت الراهن، أن النمو الطويل الأجل يتوقف على عدد من العوامل: (أ) وجود مؤسسات جيدة لزيادة الاستثمار والنشاط الاقتصادي؛ (ب) استقرار الاقتصاد الكلي؛ (ج) الانتقال من الزراعة إلى الصناعة التحويلية وصادرات الصناعة التحويلية؛ (د) تجنب التحرير والخصخصة على طراز توافق آراء واشنطن. والكثير من هذه العوامل خاصة بظروف محددة؛ فمثلاً، لا يُعرف الكثير عن كيفية إنشاء المؤسسات الجيدة، وماهية المؤسسات التي ينبغي تعزيزها، والشكل الذي ينبغي أن تتخذه المؤسسات، وما إلى ذلك. فهذه الأمور تخص إلى حد كبير الظروف القائمة في كل بلد ولا يمكن تطبيقها في البلدان النامية قاطبة. وعلى سبيل المثال، إن توافق آراء واشنطن ما كان ليوصي الصين قبل ٢٠ سنة بمشاريع البلدات والقرى في الصين بوصفها الهيكل المؤسسي المفضل؛ إلا أن هذه المشاريع أدت دوراً ذا شأن في التنمية الاقتصادية في الصين.

٣٦- وفي ذلك السياق، لا توجد أدلة قاطعة قائمة على التجربة تبين أن الموارد الخارجية يمكن أن تعزز النمو. والواقع أن التاريخ الاقتصادي يبين أن البلدان التي صدّرت رأس المال الخاص واعتمدت على القليل من الموارد الأجنبية قد نمت بسرعة أكبر. وتوحي الأدلة بأن الموارد الخارجية والمساعدة الإنمائية الرسمية قد تبطّئان عملية النمو الاقتصادي الداخلي المنشأ بسبب عاملين رئيسيين:

(أ) إن المساعدة الإنمائية الرسمية قد قطعت صلة المساءلة بين الدولة وشعبها. ويضاف إلى ذلك أن الموارد المحلية التي أنفقت لتلبية مجموعة اشتراطات المعونة وتكملة المشاريع الممولة من الجهات المانحة قد حوّلت الموارد بعيداً عن أولويات التنمية في البلد؛

(ب) يمكن أن تؤثر المساعدة الإنمائية الرسمية تأثيراً سلبياً في النمو من خلال إيجاد عوامل مثبطة لزيادة صادرات الصناعة التحويلية للبلدان المتلقية. كما أدت تدفقات المعونة الوافدة إلى تقييم أسعار الصرف بأكثر من قيمتها، الأمر الذي حدّ من القدرة التنافسية لصادرات البلد ومن عائداته.

٣٧- واقترح أن تتحول بؤرة تركيز الدراسات المتعلقة بالمعونة من تحليل "فعالية المعونة إلى الكيفية التي يمكن بها لـ "الجهات الخارجية" أن تساعد على زيادة النمو في البلد المتلقي أو، على الأقل أن "لا تسبب في أذى". وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن السبيل للمضي قدماً ينبغي أن يتمثل في وضع "برنامج لعدم تقديم المعونة"، وإن كان هذا البرنامج يثير الجدل من الناحية السياسية. فسوف يكون هناك اعتراض سياسي على برنامج كهذا، سواء من جانب البلدان المتقدمة التي سوف تنقوض أنشطتها ومصالحها بوصفها جهات مانحة، أو من جانب البلدان النامية التي لا تملك القوة السياسية لمواصلة برنامج من هذا القبيل.

٣٨- وقدّم خبير آخر عرضاً شاملاً للنقاش الذي جرى بشأن المعونة في العقود الأخيرة، مشيراً إلى أن الهوى والإيديولوجيا والنظرات الانتقائية قد ظلت، منذ الستينيات، العوامل التي تحدد المعونة الخارجية. وكان ثمة توافق آراء متزايد بشأن ضرورة التركيز على زيادة فاعلية المعونة وزيادة مقدارها في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. بيد أنه كان هناك أقل من توافق في الآراء بشأن أثر المعونة في بيئات السياسات العامة السيئة. وفي هذا السياق، رئي أن الأمر الأساسي هو اعتماد مزيج صحي من تعبئة الإيرادات الحكومية المحلية (الموارد) والاستفادة في الوقت ذاته من الآثار الإيجابية للتمويل الخارجي.

٣٩- وقد أتاحَت الأزمة المالية العالمية الأخيرة فرصة لإعادة النظر في هيكليّة المعونة والبحث عن أشكال ومصادر جديدة لتمويل التنمية. ومن الضروري الاعتراف، مع ذلك، بأن المعونة، بوصفها مجرد نقل للمال ورأس المال، غير كافية لتعزيز النمو والإنتاجية، ما لم تتفق بشكل محدد الهدف يتمشى مع الاحتياجات والأولويات الإنمائية للبلد المتلقي. والغرض من ذلك ضمان أن لا تؤخر المعونة الجهود التي يبذلها البلد لبناء القدرات ومسار التنمية فيه. وهذا الأمر بالغ الأهمية في حقبة ما بعد الأزمة المالية حيث إن تقلب المعونة وعدم إمكانية التنبؤ بها قد يعرضان للخطر الجهود التي تبذلها البلدان من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٠- وعرض خبير آخر تدابير وضعها أحد البلدان المانحة وترمي إلى زيادة فعالية المعونة المقدمة إلى البلدان النامية. وتشمل هذه التدابير (أ) تحسين المبادئ التوجيهية الخاصة بالمعونة الإنمائية؛ (ب) وضع برامج قطرية محددة تهدف إلى تلبية الأولويات الإنمائية المحددة للبلد المتلقي؛ (ج) توسيع التنسيق والتعاون فيما بين وكالات التعاون المتعدد الأطراف والوكالات المانحة؛ (د) تبسيط عمليات المعونة؛ (هـ) مراجعة المبادئ التوجيهية الخاصة بتقييم المعونة لضمان قيام البلدان الشريكة بدور نشط في تقييم مشاريع المعونة.

هاء - الجلسة ٥ - بناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية

٤١- تم التشديد على أن الهدف الرئيسي لاستراتيجية التنمية هو إبقاء الاقتصاد في حالة أقرب ما يكون فيها إلى تحقيق العمالة الكاملة والانتفاع بكامل القدرات، والسعي، في الآن ذاته، إلى زيادة توسيع تلك القدرة الإنتاجية في الأجل الطويل. وفي هذا الصدد، يؤدي الاستثمار وتراكم رأس المال دوراً حاسماً بالغ الفائدة. ومن هذا المنطلق، ينبغي ألا يُنظر إلى توازن الحسابات العامة والخارجية، وانخفاض معدل التضخم، على أنهما هدفان سياساتيان قابلان للاستمرار وإنما كعائقين محتملين أمام بلوغ حالة العمالة الكاملة وأمام التنمية.

٤٢- ونظراً إلى تلك العملية، فإن الرأي التقليدي الذي يلخصه توافق آراء واشنطن يقول إنه ينبغي للدولة أن تُقلِّل قدر المستطاع من التدخلات التي تشوّه الاقتصاد وأن تركز اهتمامها على "تصحيح مسار الأسعار". غير أن هذا النهج يطرح مشكلتين: (أ) كيف ينبغي

تحديد "الأسعار الصحيحة"؟ (ب) أين هي تلك "الأسعار الصحيحة" المزعومة التي تُفضي إلى التنمية وزيادة الدخل؟ وفوق ذلك، إن الأدلة التاريخية تتناقض مع هذا الرأي التقليدي نظراً إلى أن العصر الذهبي للنمو قد حدث في ظل النموذج التقليدي للتنمية، وبالتأكيد، ليس في السنوات الثلاثين السابقة لتوافق آراء واشنطن. وفي حالات كثيرة، لم يُستخدم التمويل الخارجي المقدم إلى البلدان النامية لتمويل الاستثمار في القطاع الحقيقي وإنما لتمويل الأنشطة الاستهلاكية وأنشطة المضاربة، مع ما لذلك من تأثير سلبي على أسعار الصرف وأسعار الفائدة.

٤٣ - وتم التأكيد على أن رفع معدل الاستثمار وتسريع تراكم رأس المال لا يتوقفان، بالدرجة الأولى، على تدفقات رأس المال الخاص الوافدة. وعلى أي حال، فإن الإنفاق المحلي الهادف إلى بناء القدرات الإنتاجية يمكن، وينبغي، أن يُموّل محلياً، بينما ينبغي ألا يُستخدم الاقتراض الخارجي إلا لتمويل واردات السلع الرأسمالية اللازمة لإنشاء القدرات الإنتاجية وتحسينها، وفي الحالات التي لا يمكن فيها توفير العملات الأجنبية اللازمة عن طريق الصادرات. وقد دلت التجربة على أن الميل إلى الاستثمار في البلدان النامية لا يمكن زيادته بإبقاء التضخم منخفض المعدل وتخفيض الضرائب والمحافظة على توازن الميزانية. وعلى النقيض من ذلك، فإنه يمكن أن يتأثر إيجابياً من خلال اتباع سياسات نقدية ومالية استباقية تهدف إلى تثبيت أسعار الصرف الحقيقية وتجنب تقييم العملة بأكثر من قيمتها، ومن خلال تثبيت الطلب المحلي على نحو يقاوم التقلبات الاقتصادية الدورية. كما يمكن دعمه بتوفير البنى التحتية والخدمات العامة المناسبة. ورئي أن اتباع سياسات نقدية موجهة نحو النمو وتطوير القطاع المالي المحلي، وهما أمران أُهملتا في العقود الثلاثة الماضية، يتسمان بأهمية كبيرة لتوفير التمويل اللازم للاستثمار وربما يتعين أيضاً أن يشمل التمويل العام لمشاريع مرغوب فيها اجتماعياً في إطار بناء القدرات الإنتاجية.

٤٤ - وقال أحد الخبراء، تمشياً مع التحليل الآنف الذكر، إن مؤشرات مثل استهداف خفض معدل التضخم وتخفيض العجز المالي كجزء من سياسات توافق آراء واشنطن لم تفض إلى بناء قدرات إنتاجية، بل إن تلك السياسات كثيراً ما قللت من الميل إلى الاستثمار وأسهمت في جعل تكاليف الائتمان المحلي بغرض الاستثمار تكاليف باهظة بشكل غير معقول. وأكد أن على المنظمات الدولية أن تدعم أولويات السياسة الوطنية التي تتيح انتعاج سياسات اقتصاد كلي مقاومة للتقلبات الاقتصادية الدورية. وفي جلسة الأسئلة والأجوبة، ذكر أن تحويل الدين العام المتكبد في تمويل الإنفاق على الاستثمار العام المحلي إلى نقد ينبغي ألا يعتبر من المحرمات، لأنه ليس ذا طابع تضخمي أكبر من طابع تمويل مثل هذا الإنفاق من خلال الاقتراض الخارجي. وأشار أيضاً إلى أن نظرية الميزة النسبية لا معنى لها إلا في عالم خال من النقود. وإن القدرة التنافسية الدولية وأنماط التجارة تتأثران تأثراً شديداً في العالم الحقيقي بالتدفقات المالية وتأثيرها على أسعار الصرف.

٤٥ - ورأى خبير آخر أن الأزمة العالمية، كما هو الحال غالباً في التاريخ، تدعو إلى إعادة تعريف علم الاقتصاد كفرع من فروع الدراسة، وأنه ينبغي للممارسين ألا يفوتوا فرصة التحول إلى نهج يقوم حقاً على التجربة. ومن هذا المنطلق ذاته، أكد الخبير أن السجل التاريخي يُظهر على الدوام أن البلدان القليلة نسبياً التي لحقت بالركب بشكل مستدام قد تمكنت من ذلك بفضل تعزيز التغيير الهيكلي وحفز الاستثمار الإنتاجي في القطاع الحقيقي. وإن الاستفادة من المكاسب الدينامية للمنافسة "الشمبترية" غير الكاملة - التي يكمن نطاقها بصورة رئيسية في القطاع الصناعي - تمثل القضية الحاسمة في التنمية الاقتصادية من أجل جني فوائد العائدات المتزايدة من خلال عملية مستمرة من الابتكار والمحاكاة الناجحة.

٤٦ - وأشار الخبراء إلى أن من المهم ملاحظة أن العائد الاجتماعي في بعض القطاعات قد يختلف عن الربحية في القطاع الخاص نظراً إلى أن الأنشطة الاقتصادية لا توفر كلها نفس النطاق لعملية التعلم المستمرة هذه. وفي هذا الصدد، يمكن للحكومات أن تعمل على نحو استباقي بإنشاء مؤسسات شمبترية تستخدم إمكانات السعي الديناميكي إلى الربح بدلاً من التركيز على السعي الاستاتي إلى الرعي، الذي قد يضر بالتنوع الاقتصادي.

٤٧ - وأخيراً، أكد الخبراء أن عملية "التدمير الابتكاري" الشمبترية تتطلب حداً أدنى من الحجم الناجع كي تحدث المحاكاة. فينبغي للبلدان النامية، بالتالي، أن تسعى إلى تعميق التكامل الإقليمي مع المحافظة، في الوقت ذاته، على المجال السياساتي لتغذية تلك القطاعات بأكبر قدر من الإمكانيات من حيث الدينامية الابتكارية.

٤٨ - واتفق فريق الخبراء على أهمية التسليم بضرورة أن تتماشى منظمة التجارة العالمية على نحو أكبر مع البرنامج الإنمائي لميثاق هافانا (١٩٤٨). بما في ذلك أهمية تحقيق نمو العمالة والصناعة التحويلية، حتى لو كان ذلك، في الأجل القصير، على حساب التجارة الحرة.

واو - الجلسة ٦ - مائدة مستديرة خاصة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتمويل التنمية والأزمة المالية والاقتصادية العالمية

٤٩ - أبرز السيد جومو كوامي سوندارام، الأمين العام المساعد لشؤون التنمية الاقتصادية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، في عرض قدمه بشأن مسألة تمويل التنمية في حقبة ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، أهمية توافق آراء مونتيري لبحث دور الموارد الخارجية في خدمة التنمية. ويشمل توافق الآراء ست قضايا رئيسية: طبيعة الموارد الداخلية (التعاون الضريبي)، وتدفقات رأس المال، والتجارة، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والدين، وطائفة من القضايا المنهجية الأخرى. وأوضح كيف أن التقدم المحرز في جميع المجالات في تحقيق وعود توافق آراء مونتيري كان غير كافٍ لمعالجة المشكلات الرئيسية التي ما زالت تكتنف تمويل التنمية على المستوى العالمي.

٥٠ - وما زالت الحاجة تقضي إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات المنهجية التي تتماشى مع توافق آراء مونتييري بغية تحقيق أقصى قدر من إسهام الموارد الخارجية في التنمية. وقال إن الأخذ بمبدأ لتعدد الأطراف أكثر شمولاً يراعي بصورة أنجع أولويات البلدان النامية واحتياجاتها يعد إحدى المسائل التي تدخل في صلب تلك الإصلاحات. ونظراً إلى هذا الأمر وإلى الأزمة المالية الأخيرة، من المهم ضمان طابع شمول جهود إصلاح المؤسسات الدولية لضمان إنشاء نظام مالي أكثر توجهاً نحو التنمية وأكثر شمولاً، ويتسم بدرجة أكبر من اتساق السياسات. وفي هذا الصدد، تعد إصلاحات مجلس الاستقرار المالي وأدوات التمويل المتعددة الأطراف من التطورات الهامة. وفي السنوات الأخيرة، أُلْبي الكثير من الاهتمام بالتكامل المالي الإقليمي، إلا أن معدل النجاح كان محدوداً.

٥١ - ولذا، فإن الأزمة المالية الراهنة فرصة مناسبة لتعزيز إصلاح الإطار التنظيمي المتعدد الأطراف الذي لم يكن حتى الآن موجهاً نحو التنمية. وينبغي أن تهدف الخطوات الواجب اتخاذها في وقت الأزمة هذا إلى (أ) احتواء انتشار الأزمة عبر الحدود (العدوى) وإلى الاقتصاد الحقيقي (ضمان السيولة)؛ (ب) إنعاش الاقتصاد من خلال اتخاذ تدابير مالية (حيز مالي) وتدابير نقدية (حيز نقدي)؛ (ج) تعزيز إصلاح الإطار التنظيمي المناسب على المستويين الوطني والدولي. غير أن هذه المهام ليست باليسيرة، وخاصة بالنظر إلى القيود الرئيسية التي تحد من قدرة البلدان النامية على الاستجابة والناجمة عن مساهمة الدور الاقتصادية على الصعيد الوطني والسوقي والمؤسسي، وفقدان القدرات الإنتاجية بسبب تجربة التحرير والانفتاح، ومجموعة الشروط المالية التي تضعها الجهات المانحة.

٥٢ - وبالتالي، ينبغي أن ينصب تركيز جدول أعمال الإصلاح المنهجي في الوقت الحاضر على الأمور التالية: (أ) الاستقرار المالي على صعيد الاقتصاد الكلي مع سياسات مقاومة للتقلبات الاقتصادية الدورية على هذا الصعيد؛ (ب) إدارة حسيمة للمخاطر، بما في ذلك عمليات مراقبة لرأس المال؛ (ج) نمو مالي (ناتج وعمالة) من خلال نظام مالي موجه نحو التنمية؛ (د) ضمان نظام مالي عالمي أكثر شمولاً؛ (هـ) المحافظة على اتساق سياسات مونتييري من خلال توافر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مع خطة الأمم المتحدة للتنمية؛ (و) دعم الأمم المتحدة على وجه التحديد كي تظل محفلاً عالمياً ومشروعاً لقيادة عملية إصلاح شاملة للنظام المتعدد الأطراف.

٥٣ - ورداً على الملاحظات التي أعقبت ذلك، أوضح السيد كوامي سوندارام مغزى التصريح الذي أدلى به الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي مؤخراً بشأن الحاجة إلى إدارة نقدية عالمية جديدة. وأشاد أيضاً بالخطوات الأولى التي تم اتخاذها لتنظيم القطاع المالي، ولا سيما المقترحات التي قدمها رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما، القائمة على ما يسمى "قاعدة فولكر". وقال إن من المهم أن تلقى هذه التصريحات مزيداً من التأييد في مجموعة الـ ٢٠ وغيرها. ولما كانت مجموعة العشرين لا تمثل البلدان النامية تمثيلاً صحيحاً، فقد دعا

السيد كوامي سوندارام إلى النظر بصورة جدية في الاقتراح الذي تقدمت به المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والداعي إلى إنشاء مجلس اقتصادي عالمي. وإذا كانت هذه الهيئة ستشكل جزءاً من إطار الأمم المتحدة، فإن ذلك سيقضي إجراء تغيير رئيسي في الميثاق؛ إلا أن من الممكن تصور تدابير مؤقتة يمكن تنفيذها على وجه السرعة. فعلى سبيل المثال، فإن مكتب الجمعية العامة، الذي يجتمع سنوياً، يضم عدداً من البلدان الرئيسية ومن ممثلي هيئات رئيسية أخرى من المجتمع الدولي. وبالنظر إلى هذا المستوى من العضوية، يمكن لمكتب الجمعية العامة القيام بهذا الدور المقترح وأن يجتمع، مثلاً، عشية انعقاد الجمعية العامة وفي أوقات أخرى، حسب الاقتضاء. وبما أن هذا الاجتماع سيعقد على مستوى القمة/القادة، فإنه يمكن بسهولة أن يكمل مجموعة العشرين أو أية لجنة أخرى منتقاة ذاتياً. وستتمتع ترتيبات بديلة من هذا القبيل بالشرعية وستكون ذات طابع تمثيلي قوي.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

٥٤ - انتخب اجتماع الخبراء، في جلسته الافتتاحية المعقودة يوم الإثنين ٢٢ شباط/فبراير، عضوي المكتب التاليين:

الرئيس: السيد موريسيو ألفريدو بيريز زييدا (هندوراس)

نائب الرئيس والمقرر: السيد سيميري تسفاي (إثيوبيا)

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٥٥ - أقر اجتماع الخبراء، في جلسته الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة (الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/EM.1/1). وكان جدول الأعمال على النحو التالي:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣ - مساهمة الموارد الخارجية واستخدامها الفعّال من أجل التنمية، ولا سيما لبناء القدرات الإنتاجية
- ٤ - اعتماد تقرير الاجتماع.

جيم - نتائج الدورة

٥٦ - اتفق اجتماع الخبراء، في جلسته العامة الختامية يوم الأربعاء ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠، على أن يلخص الرئيس المناقشات (انظر الفصل الأول).

دال - اعتماد التقرير

٥٧ - وفي الجلسة العامة الختامية أيضاً، أذن اجتماع الخبراء لنائب الرئيس والمقرر بأن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الاجتماع.

مرفق

الحضور*

- ١ - حضر اجتماع الخبراء ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:
- | | |
|-----------------------------|----------------------------|
| إثيوبيا | سوازيلند |
| الأرجنتين | السودان |
| الأردن | فرنسا |
| إسبانيا | الكاميرون |
| ألمانيا | الكرسي الرسولي |
| إيران (جمهورية - الإسلامية) | كندا |
| إيطاليا | كوبا |
| البرازيل | لكسمبرغ |
| البرتغال | ماليزيا |
| بنغلاديش | المغرب |
| بيرو | المملكة العربية السعودية |
| تايلند | ميانمار |
| توغو | النمسا |
| الجزائر | نيجيريا |
| جمهورية أفريقيا الوسطى | هايتي |
| الجمهورية الدومينيكية | الهند |
| جنوب أفريقيا | هندوراس |
| جيبوتي | الولايات المتحدة الأمريكية |
| زمبابوي | |

- ٢ - ومثلت في الدورة المنظمات الحكومية الدولية التالية:

الاتحاد الأفريقي
المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير
الاتحاد الأوروبي
المنظمة الدولية للفرانكوفونية
منظمة الجمارك العالمية

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.II/EM.1/Inf.1.

- ٣- ومثلت في الدورة منظمتا الأمم المتحدة التاليتان:
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة
- ٤- ومثلت في الدورة الوكالات المتخصصة أو المنظمات المتصلة بها التالية:
البنك الدولي
منظمة التجارة العالمية
- ٥- ومثلت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية:
مؤسسة الحكيم
مهندسو العالم
شبكة العالم الثالث
- ٦- ووجهت الدعوة إلى الأشخاص التالية أسماؤهم للتحدث في اجتماع الخبراء:

Mr. Dilek Aykut, Senior Economist, World Bank, Washington, D.C.
Mr. Luiz Carlos Bresser-Pereira, Professor Emeritus, Fundacao Getulio Vargas, São Paulo, Brazil
Mr. Jeromin Zettelmeyer, Director for Policy Studies, European Bank for Reconstruction and Development, London
Mr. Bernhard G. Günter, President of the Bangladesh Development Research Centre, Falls Church, VA, United States
Mr. Simon Neaime, Professor and Chair, American University of Beirut
Mr. Eduardo Levy Yeyati, Director of the Centre for Financial Research, Universidad Torcuato Di Tella, Buenos Aires
M. Rubain Adoumtogbe, Economiste, Analyste évaluateur des projets, Ministère de l'économie et du plan, N'Djamena
Mr. V.N. Balasubramanyam, Professor, Department of Economics, Management School, Lancaster University, United Kingdom
Mr. Stephen Gelb, Economics Department, University of Johannesburg and the EDGE Institute, Johannesburg, South Africa
Mr. Mario Cimoli, Director, Division of Production, Productivity and Management, Economic Commission for Latin America and the Caribbean, Santiago de Chile
Sr. Conrado Falco, Jefe de Información y Estudios Económicos de la Agenda Peruana de Promoción de la Inversión Privada, Lima
Mr. Arvind Subramanian, Senior Fellow, Peterson Institute for International Economics, Washington, D.C.
Mr. George Mavrotas, Chief Economist, Global Development Network, New Delhi
Mr. Donald Ndwandwe, Principal Economist, Aid Coordination Management Section, Ministry of Economic Planning and Development, Mbabane
Mr. Erik Reinert, Chair, the Other Canon Foundation, Oslo
Mr. John Weeks, Professor Emeritus, School of Oriental and African Studies, University of London

Mr. Ruhul Amin Sarker, Joint Secretary, Foreign Trade Agreement Wing,
Ministry of Commerce, Dhaka

Mr. Jomo Kwame Sundaram, Assistant Secretary-General for Economic
Development in the United Nations Department of Economic and Social
Affairs (via videoconference from New York)

–٧ وﺩﻋﻲ ﺑﺼﻔﺔ ﻓﺮﺩﻳﺔ ﺇﻟﻰ ﺣﻀﻮﺭ ﺍﺟﺘﻤﺎﻉ ﺍﻟﺨﺒﺮﺍﺀ:

Mr. Hourik Hayrbedian, Professor, Department of Economics, American
University of Beirut
